

نقلا عن هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥ .

— لم تجر عادة نشر تفاصيل الميزانية قبل اقرارها ، الا ان بعض موظفي وزارة المالية قاموا هذه المرة « بتسريب » المعلومات عن مشروع الميزانية الى التلفزيون الاسرائيلي الذي قام بعرضها ، وتناقلتها عنه الصحف .

معارضة للضرائب الجديدة

في الحكومة وبين ممثلين عن المستدروت برئاسة سكرتيرها يروحام ميشل للبحث في اعتراضاتها على هذه الضرائب ، تم التوصل الى اتفاق ، اعتبره الكثيرون فيما بعد تراجعاً من جانب الحكومة أمام ضغط المستدروت ، يركز على الاسس التالية :

(١) تشكيل لجنة وزارية لشؤون العمالة ، برئاسة وزير العمل ، بحيث تولي اهتماما خاصا بمشاكل العمل في مناطق الاعمار ، (٢) أعلن وزير المالية انه سيعمل على اقامة قسم خاص في وزارته للاهتمام بتوسيع جباية ضريبة الدخل ومنع اخفائها ،

(٣) يوصي وزير المالية الحكومة بتخفيض نسبة ضريبة ارباب العمل ودمجها في ضريبة القيمة الاضافية عندما يتم فرضها ، (٤) يدرس وزير التجارة والصناعة امكانية اعفاء مواد استهلاكية شعبية من الضريبة الشرائية ، (٥) ينفذ برنامج الاصلاح في الضريبة المباشرة ابتداء من تموز ١٩٧٥ ،

(٦) يعلن وزير التجارة والصناعة عن حملة تخفيض الاسعار للمستهلك بمناسبة الاعياد ، (٧) تعرب المستدروت عن تقديرها لاستجابة الحكومة لطلبات عدم رفع ضريبة الارنونة العامة في السلطات المحلية ، للسنة المالية ١٩٧٥/٧٦ ، (٨) أعلنت المستدروت بانها ستقوم ، خلال شهر نيسان بدراسة الغلاء الناتج عن الضرائب الجديدة ، وتحدد موقفها من التعويض على هذا الغلاء . وقد صادق المكتب التنفيذي في المستدروت ، بصورة اجماعية ، على هذا الاتفاق (دافار ، ١٩٧٥/٣/٣) بينما رفضه اتحاد الصناعيين وقام رؤساؤه بتقديم مذكرة الى رئيس الحكومة ، طالبين منه « التدخل ومساعدتهم في سبيل الغاء ضريبة ارباب العمل ، لانها تمس بقطاع الانتاج وتردع الكثير من المستثمرين من الاستثمار [في البلد] (دافار ، ١٩٧٥/٣/٤) .

اثارت الضرائب الجديدة هذه معارضة واستياء شديدين لدى المستدروت واتحاد الصناعيين والسلطات المحلية ، اذ أعلن سكرتير عام المستدروت يروحام ميشل ان هذه الضرائب تعتبر خرقا للاتفاق الذي وقع ، قبل شهرين تقريبا ، بين الحكومة من جهة والمستدروت وأرباب العمل من جهة اخرى وبموجبه تمتنع الحكومة عن فرض ضرائب جديدة حتى شهر حزيران ١٩٧٥ ، مقابل تجسيد اتفاقيات العمل والاجور لنصف سنة .

ووصف ميشل قرار الحكومة هذا بأنه خطأ كبير سيؤدي الى غليان في أماكن العمل والى انتشار البطالة ، ويقوض الاستقرار الاقتصادي الذي أخذ يتطور بعد تخفيض قيمة العملة في شهر تشرين الاول من السنة الماضية (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥) .

كما أعلن رئيس دائرة النقابات المهنية في المستدروت ، اورئيل ابراهوفيتش ان الضرائب الجديدة يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على وضع العمالة وتؤدي الى خفض النشاط الاقتصادي ، مما قد يقوي مجرى اقالة العمال وانشار البطالة (المصدر نفسه) . ومن جهة اخرى ، أعلن اتحاد الصناعيين بأنه سيعمل ضد قرار الحكومة بشأن فرض ضريبة ارباب العمل ، لان هذه الضريبة ، على حد قول مدير الاتحاد بيليغ تامر ، تناقض سياسة تطوير الصناعة وتلقي عليها عبئا ثقيلا بدلا من القائه على فروع الخدمات (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٤) . كما أعلن رؤساء الاتحاد عن توقعهم عن الاشتراك في اجتماعات اللجان المشتركة بينهم وبين الحكومة وقطع كل اتصال معها حتى الغاء هذه الضرائب (دافار ، ١٩٧٥/٢/٢٦) .

وبعد اجتماعات مطولة بين الوزراء الاقتصاديين